أثر الإنفاق العام على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020م)

د. مفتاح عبدالسلام عمر عليلش
كلية الاقتصاد والعلوم والسياسة - جامعة مصراتة
m.elailish@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام 2023.02.21 تاريخ النشر 2023.06.11

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2020م)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات البحث، بالإضافة إلى أسلوب التحليل القياسي الكمي المتمثل في: اختبارات جذور الوحدة ''Unit root tests''، واختبار ''ARDL''. وخلص البحث إلى جُملة من النتائج، من أهمها؛ أن الاقتصاد الليبي شهد ارتفاعاً مفرطاً في الإنفاق العام، وخاصة خلال السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة، والمشكلة الأكبر تكمن هنا في الزيادة الكبيرة في نسبة الإنفاق الجاري، وبالمقابل انخفاض نسبة الإنفاق التنموي، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري من 28% من الإجمالي في عام 2010م إلى حوالي 55% عام 2015م ثم إلى نسبة 70% من إجمالي الإنفاق عام 2020م. كما شهد معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً خلال معظم سنوات البحث مع تذبذبه وانخفاضه في بعض السنوات الاستثنائية، أيضاً بينت نتائج التحليل القياسي ارتباط متغير الإنفاق العام (G) في الأجل الطويل بعلاقة طردية مع معدل التضخم وتتفق مع النظرية الاقتصادية، مما يعني أن أي زيادة في حجم الإنفاق العام سيرافقها ارتفاع في معدلات التضخم، غير أن هذا الأثر غير مهم من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 5%. كما تفيد نتائج التقدير في الأجل القصير بوجود أثر عكسي معنوي ولكنه محدود جداً على معدل التضخم في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة هذا الأثر 0.000290 وهذا يعني أن زيادة حجم الإنفاق العام بنسبة 1% ستؤدي إلى تراجع معدل التضخم في الأجل القصير بنسبة 0.03%، غير أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر طردي في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: معدل التضخم، الإنفاق العام، الإنفاق الجاري، الإنفاق التنموي.

The impact of public spending on inflation in the Libyan economy During the period (1990-2020)

Muftah A. Elailish
Faculty of Economics and political science, Misurata University, Libya

Abstract:

The paper aims to study the impact of government spending on the inflation rate in Libya during 1990-2020. The study relied on an econometric model employing unit root tests and ARDL regression. The research concluded several results, the most important of them is the high increase in public spending in the recent years as well as the current expenditure has increased represented 28% of the total expenditure in 2010 compared with 55% and 70% in 2015 and 2020 respectively while the development spending has stayed at a very low level. The inflation rate increased significantly during most of the search years with some fluctuation in exceptional years. The results also showed that there is a co-integration association between general spending and inflation rates which is consistent with the economic theory. This means that any increase in general spending will be associated with an increase in inflation rates, but this effect is not significant at 5% level of significance. The short term results indicate that there is a reverse effect but it is very limited to the inflation rate, as the value of this effect reached 0.000290 which means that the increase in general spending by 1% will lead to a decrease in the inflation rate by about 0.03%, but this effect will lead to a positive effect in the long term.

Keywords: inflation rate, public spending, current spending, development spending.

مقدمة:

تعد مشكلة التضخم من أهم المشاكل التي تعاني منها بلدان العالم، وتشغل فكر الباحثين والمسؤولين في السلطات الاقتصادية لدى مختلف البلدان؛ بحثًا عن أسباب هذه المشكلة وتشخيصها، وكيفية علاجها والحد من مسبباتها.

ويُعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية للدولة، الذي من خلاله يمكن التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وفي الحد من المشاكل الاقتصادية والتي منها مشكلة التضخم، فالتغيرات التي يشهدها الإنفاق العام من المحددات الرئيسة للتضخم في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، والسياسات الإنفاقية التوسعية عادة ما تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وخاصة إن لم تصاحبها سياسات أخرى لكبح جماح التضخم.

ويعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصادات التي شهدت خلال العقدين الماضيين توسعا ملحوظا في الإنفاق الإنفاق العام، وصاحب ذلك ارتفاع معدلات التضخم وخاصة خلال السنوات الأخيرة.

ومن هنا يأتي هذا البحث؛ لمحاولة دراسة وتحليل آثر تطورات الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2020م).

1.1 المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في التوسع الملحوظ في الانفاق العام في الاقتصاد الليبي وخاصة الإنفاق التسييري والذي بلغ حوالي 75% من إجمالي الإنفاق العام، وفي ظل غياب ترشيد وضبط النفقات العامة، والآخذ في الاعتبار الحاجة الفعلية وخاصة التنموية للاقتصاد الليبي، سيؤدي هذا الإفراط في الإنفاق العام إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي؟

2.1 فرضية البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث فيما يلي:

إن التوسع في الإنفاق العام له آثر طردي على ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث (1990–2020م).

3.1 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الحد من التضخم الذي تعاني منه معظم اقتصاديات بلدان العالم ومنها الاقتصاد الليبي، الذي يكون غالباً أحد أسبابه الرئيسية التوسع في الإنفاق العام.

4.1 أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في تحقيق ما يلي:

1- دراسة وتحليل تطور كل من الإنفاق العام ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

2- تحليل أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1990–2020م).

5.1 منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل متغيرات البحث، بالإضافة إلى استخدام أسلوب التحليل القياسي؛ لقياس وتقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم.

6.1 الدراسات السابقة:

1- دراسة (محفوظ، ومصطف: 2021) بعنوان: أثر الإنفاق العمومي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة (1987–2020م)، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر الإنفاق العمومي الجاري

والاستثماري على التضخم في موريتانيا خلال الفترة (1987–2020م)، واستخدم الباحثان منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتقدير هذا الأثر، وخلص البحث لجملة من النتائج من أهمها: أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم في الأمدين الطويل والقصير، أما أما الإنفاق الرأسمالي فإن له أثر سالب على معدل التضخم في الأمدين، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية من وجهة نظر الباحث.

2- دراسة (بلعباس وبرحومة: 2017)، بعنوان: أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على التضخم في الاقتصاد الجزائري، واستخدم الباحثين نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (2000–2016م)، وخلص البحث إلى وجود علاقة سببية للإنفاق العام على التضخم، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، بينما يتأثر التضخم في المدى القريب طرديًّا بالإنفاق الحكومي وبتأخير زمني واحد.

3- دراسة (بدر: 2018)، بعنوان: اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الاقتصاد الليبي، هدف البحث إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970–2010م)، في الأجلين القصير والطويل، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة تكامل مشترك، وأنه توجد علاقة سببية طويلة الأجل تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم.

4- دراسة (هيبة: 2019)، بعنوان تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (1994–2016م)، وتهدف الدراسة إلى اختبار التأثير طويل وقصير الأجل لكل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي والمعروض النقدي بمعناه الواسع والانفتاح التجاري على معدل التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وخلصت نتائج التقدير إلى أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وأن هناك تأثير سلبي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم، وتأثير إيجابي لكل من العرض النقدي الموسع والانفتاح التجاري على معدل التضخم في الأجل الطويل والقصير.

5- دراسة (كاظم: 2005)، بعنوان: تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للفترة (1980–1996م)، هدفت إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (1980–1996م)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى التحليل القياسي، وخلص البحث إلى جُملة من النتائج، كان من أبزها؛ أنه يوجد أثر طردي من الإنفاق العام على

على المستوى العام للأسعار، حيث أدت الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة عرض النقود، وفي ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد العراقي؛ أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

6-دراسة (رجب: 2011)، بعنوان: أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، وهدفت إلى دراسة وتحليل دور سياسة الإنفاق العام في مكافحة التضخم في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلص إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود تأثير إحصائي للمتغير المستقل (إجمالي النفقات العامة) على الرقم القياسي للأسعار، حيث أن الزيادة في إجمالي الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

من خلال عرض مضمون الدراسات السابقة؛ يتبيّن للباحث بأن أغلبها تناول مجتمعات أخرى غير الاقتصاد الليبي، وحتى بعض الدراسات التي تناولت الاقتصاد الليبي لم تتناول تطورات الإنفاق العام والتضخم خلال السنوات الأخيرة، وخاصة الفترة (2016-2021م) التي شهدت افراطًا في الإنفاق العام وصاحبه ارتفاعًا موازيًا في التضخم.

7.1 محاور البحث:

- الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.
- تطور الإنفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي.
- قياس أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

وفيما يلي تفصيل كل مبحث.

1.2 الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.

لقد ازدادت أهمية الإنفاق العام كأداة للسياسة المالية بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929م، والتي على إثرها ظهر الفكر الكينزي الذي صار بموجبه الإنفاق العام أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي لاقتصاديات البلدان، وفي ظل توسع دور الحكومات بعد أزمة الكساد الكبير وبعد الحرب العالمية الثانية ازدادت الحاجة للتوسع في الإنفاق العام لتحقيق الأهداف المالية والاجتماعية للمجتمعات. إلا أن زيادة الانفاق الحكومي لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة المترتبة عليه، فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية بمعنى الزيادة في الإنفاق دون الزيادة في المنفعة الحقيقية ودون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات الحكومية، بينما تعني الزيادة الحقيقية زيادة المنفعة المترتبة عن هذا الانفاق (عايب، 2010)، ويدل ذلك على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهو ما يعني أننا لا يمكن أن نقبل بالأرقام المعلنة للإنفاق العام كما هي، لأنها قد لا تنعكس على الواقع ولا تكشف الحقيقة، وبالتالي وجب علينا تحليل أسباب ومحددات زيادة الانفاق العام (عبدالرحمان، 2006).

ويرجع التوسع الحكومي في النفقات العامة للعديد من الأسباب أو المحددات؛ منها ما هو كمي يتمثل في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنها ما هو وصفي يرجع للفكر الاقتصادي السائد وللسياسات الاقتصادية للحكومة أو لتوجهاتها المرغوبة وفقا للنظام الاقتصادي المُتبع. كما أن هناك أسباب أخرى سياسية أو إدارية أو عسكرية قد تؤدى إلى زيادة النفقات العامة.

وبالرغم من البحث المستمر بين مفكري الاقتصاد الكلي حول العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، إلاّ أن الأدبيات الاقتصادية بشكل عام تشير إلى أن هناك علاقة بين الإنفاق العام والتضخم، واختلاف بعض الباحثين حول هذه العلاقة يرجع إلى وضع الاقتصاد ومدى مرونة جهازه الإنتاجي ونوع النفقات الحكومية وتخصيصها، فالتوسع في الإنفاق العام قد يكون أحد أسباب التضخم في حالة الاقتصاد ذو الجهاز الإنتاجي غير المرن أو في وضع التوظف الكامل، وخاصة إن كانت الزيادة في النفقات العامة الجارية وليست الاستثمارية، حيث يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي لن يقابلها زيادة في العرض الكلي، وينعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما في حالة كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، واتصف الجهاز الإنتاجي بالمرونة، فإن التوسع في الإنفاق العام سيكون أثره محدود جدا على التضخم، وخاصة إن كانت الزيادة بشكل أكبر في الانفاق الاستثماري التنموي وليس الانفاق الجاري، حيث أن الزيادة التي ستحدث في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق العام ستقابلها زيادة مصاحبة في العرض الكلي نتيجة لإمكانية زيادة مستوى التوظف للموارد المتاحة. (بدر، 2013)، (كاظم، 2005).

2.2 تطور الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي.

سيتم من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل تطور متغيرات البحث، والتي تتمثل في كل من الإنفاق العام بنوعيه الجاري والتنموي وهيكلها النسبي، بالإضافة إلى تحليل تطور معدل التضخم.

1.2.2 تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي.

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي 95% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة (النشرة الاقتصادية، عدة سنوات)، وهو ما يعني أن الاقتصاد الليبي حساس جداً لأي تذبذبات قد تحدث لأسعار أو لإنتاج أو تصدير النفط، وبالتالي فإن التوسع أو الانكماش في الإنفاق العام يعتمد على ما توفره الموارد الموارد النفطية من إيرادات، وأي تقلبات اقتصادية أو سياسية أو أمنية من شأنها أن توثر على حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وعلى النفقات العامة، وهو ما قد حدث فعلاً للاقتصاد الليبي خلال العقود الماضية الماضية بشكل عام، وخلال فترة الدراسة لهذا البحث بشكل خاص، فقد شهد الإنفاق العام تقلبات ملحوظة

بسبب عدم استقرار الإيرادات النفطية لغياب الاستقرار السياسي والأمني المستدام؛ فقد شهدت الفترة الأولى من سنوات البحث أحداثًا سياسيًا ونتج عنها الحصار الاقتصادي وتطورات في تغير النظام الاقتصادي نحو الاتجاه النسبي للاقتصاد الحر، بينما شهد العقد الأخير من سنوات البحث اقفالاً متكرراً للحقول النفطية، إضافة إلى اشتعال الحروب بين الفترة والأخرى، وبشكل عام ورغم هذا التذبذب في الإيرادات النفطية، ومن ثم النفقات العامة، فإن هناك اتجاه عام للزيادة الكبيرة والملحوظة في الإنفاق العام، وهذا الارتفاع في الإنفاق العام كان موازيا لزيادة معدلات التضخم خلال معظم سنوات البحث، ولتوضيح ذلك نستعرض فيما يلي تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2020م)، حيث يتبين من خلال الجدول بالملحق رقم (1) ومن الرسم البياني رقمي (1) و(2) ما يلي:

– شهد الإنفاق العام استقرارا عند مستويات منخفضة خلال الفترة (1990–2000م)، فقد استقر خلال هذه الفترة بين 2709.0 مليون دينار عام 1990م و4611.2 مليون دينار عام 1995م وقيمة 5250.2 في عام 2000م، بمعدل نمو متوسط بلغ حوالي 7% خلال الفترة (1990–1999م) ويرجع هذا الاستقرار النسبي خلال هذه الفترة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، وكذلك الانغلاق الاقتصادي بسبب الحصار وما نتج عنه من تطبيق سياسة مالية تقشفية، وشهد الإنفاق العام ارتفاعا ملحوظًا خلال الفترة (2001–2005م)، حيث ارتفع من 5631.6 مليون في عام 2001م إلى 21343.0 مليون في عام 2005م، واستمر الارتفاع التدريجي للنفقات العامة خلال الفترة (2006–2010م)، فقد ازداد الإنفاق الإنفاق العام من 21378.0 مليون إلى 54498.8 مليون دينار، بمعدل نمو مركب بلغ حوالي 20%، وترجع هذه الزيادة إلى توجه الدولة لتنفيذ سياسة مالية توسعية وخاصة في مجال بعض المشروعات التنموية، وبشكل عام بلغ متوسط معدل نمو الانفاق العام خلال الفترة (1990–1999م) حوالي 30.4% في المتوسط، ويعتبر متوسط معدل نمو مرتفع نسبيا، وقد شهدت سنة 2011م انخفاضاً ملحوظًا في الإنفاق العام بلغ فقط 23366.5 مليون دينار، وتعتبر هذه السنة استثنائية بسبب أحداث ثورة 17 فبراير 2011م، إلاّ أن سنة 2012م شهدت رجوعًا للتوسع الكبير في الإنفاق العام؛ حيث بلغ 53941.6 مليون دينار، واستمر الإنفاق العام في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2012–2020م) بسبب الاغلاق المتكرر للحقول النفطية واشتعال الحروب بين فترة وأخرى؛ فقد بلغ 43178.9 مليون دينار في عام 2015م، وانخفض في عام 2016م إلى 29171.3 مليون دينار، وارتفع تدريجيا ليبلغ 45813.0 مليون دينار في عام 2019م، قبل أن ينخفض من جديد ليبلغ 37310.0 مليون دينار في عام 2020م. وقد شهدت هذه الفترة الأخيرة اقفالاً للنفط في بدايتها، وحربًا في نهايتها استمرت خلال الفترة (2018–2020م). وبالرغم من هذه التقلبات في الإنفاق العام بسبب عدم الاستقرار السياسي

والأمني، إلاّ أنه بشكل عام بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق العام خلال الفترة (2010–2020م) حوالي 21.8% في المتوسط.

– كما يتبيّن من خلال مؤشر الهيكل النسبي لنوع النفقات العامة بالملحق رقم (1) والشكل رقم (2) ارتفاع الأهمية النسبية للنفقات التسييرية عن الأهمية النسبية للنفقات التنموية خلال فترة البحث – باستثناء الفترة (2004–2010م)؛ والتي شهدت زيادة الإنفاق التنموي وخاصة خلال تنفيذ خطة البرنامج التنموي (2007–2012م)، فباستثناء الفترة (2004–2010م) تراوحت نسبة الانفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق خلال فترة الدراسة من حوالي 50% إلى حوالي 75% وخاصة خلال الفترة (2016–2020م)، ويشير ذلك إلى التوجه المفرط للدولة نحو زيادة الإنفاق الجاري غير التنموي على حساب الإنفاق الاستثماري التنموي، وهو ما يشكل عبئًا على الموازنة العامة ويفاقم العجز بها. باعتبار أن الإنفاق التسييري أو الجاري هو إنفاق استهلاكي يشكل عبئا على الميزانية العامة، كما أن له أثر أكبر في اتجاه زيادة معدل التضخم باعتباره يساهم في زيادة كمية النقود وليس له أثر مباشر على الإنتاج، كما تجدر الإشارة إلى حقيقة أنه حتى معظم النفقات التنموية الاستثمارية في الاقتصاد الليبي هي في الواقع نفقات تسييرية، فالمصروفات مثلا على شراء أثاث المكاتب وسيارات المدراء هي نفقات جارية تسييرية، إلاّ أنها في الواقع يتم تضمينها ضمن النفقات التنموية.

الشكل رقم (1) تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2020م)

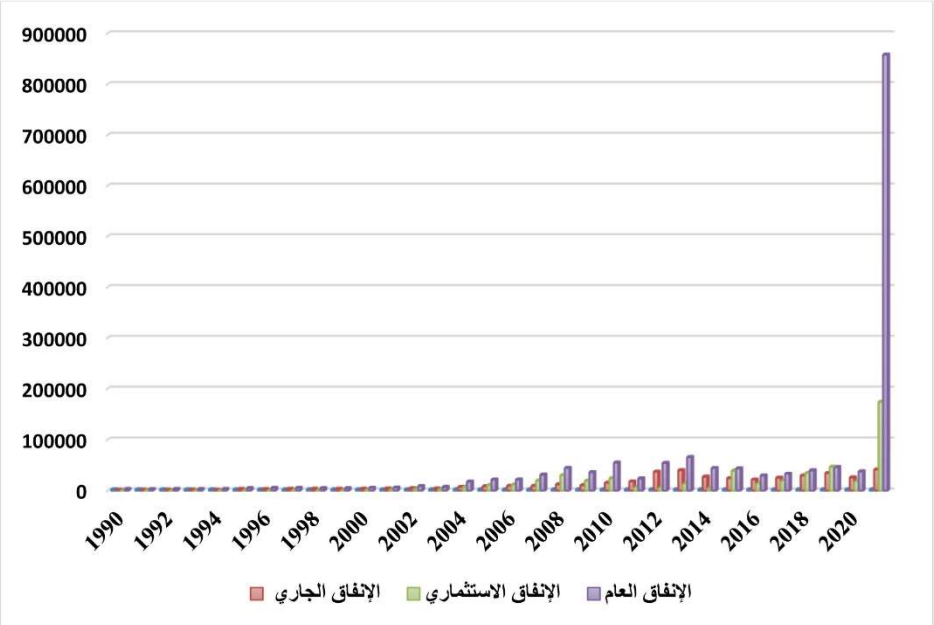

الشكل رقم (2) تطور نسبة النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية إلى الإجمالي خلال السنوات (2010-2015-2020م)

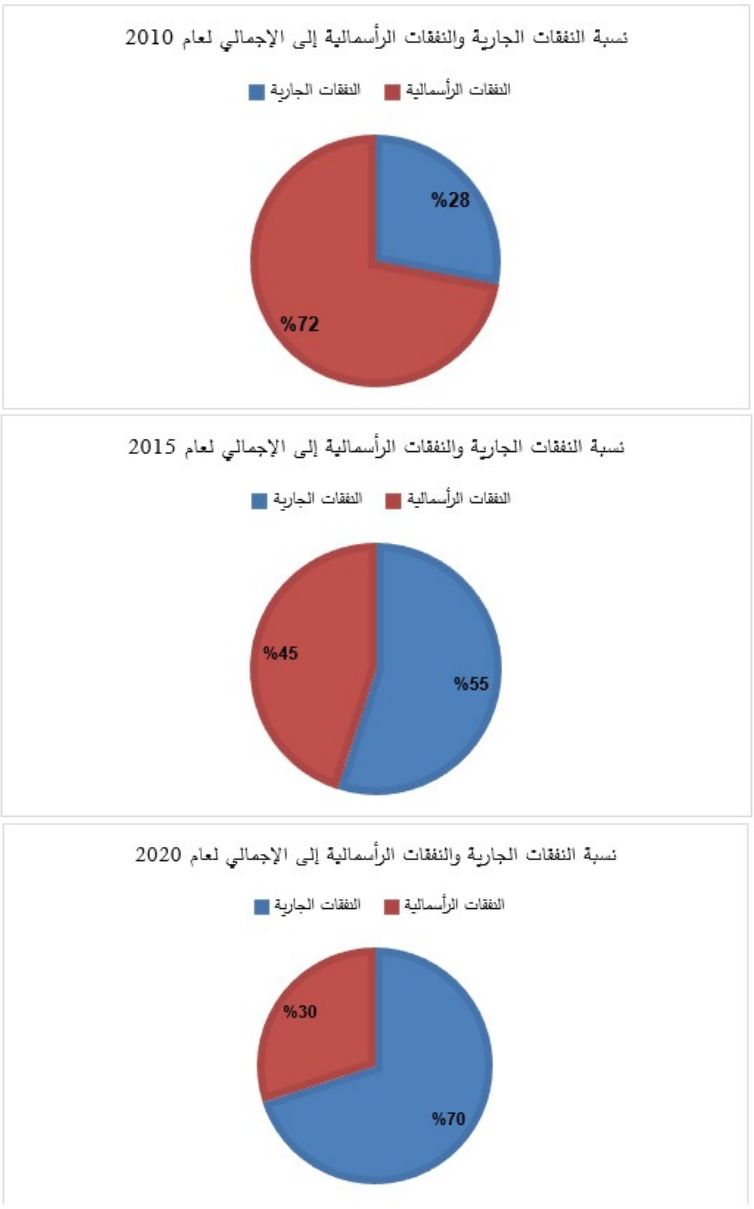

2.2.2. تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

يتبيّن من خلال الملحق رقم (1) والشكل رقم (3) أن معدل التضخم شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأولى من فترة البحث؛ فقد ارتفع من حوالي 7% في عام 1990م إلى حوالي 14% في عام 1997م، ويرجع هذا الارتفاع كنتيجة لفتح المجال للقطاع الخاص والأسواق الموازية للعملة والسلع، وذلك بعد كبتها واختفائها عدة سنوات، وما نتج عن ذلك من شح النقد الأجنبي وظهرت الفجوة بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الأجنبي، ففي الوقت الذي كان فيه سعر الصرف الرسمي 3.53 دولار دينار في عام 1990م كان سعر السوق 2 دولار للدينار، وهو ما أدى إلى توسع الأسواق الموازية وغلبة التسعير في هذه الأسواق على التسعير الرسمي لأغلب السلع وخاصة الاستهلاكية، وهو ما نتج عنه تسرب الكثير من السلع من السوق الرسمي إلى السوق الموازي، (ميزا: 2013) وفي ظل ضعف نمو الإنتاج المحلي ارتفع المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1990–1998م)، إلاّ أنه سجل انخفاضاً ملحوظاً بداية من عام 1998م؛ حيث بلغ معدل التضخم واستمر في الانخفاض الملحوظ ليسجل قيم سالبة –9% في عام 2002م، ويرجع ذلك إلى سياسة مصرف ليبيا المركزي بتضييق الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي حتى تم توحيدهما في نهاية عام 2001م (ميرزا، 2013). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانفاق العام شهد استقراراً نسبيًّا خلال هذه الفترة (1999–2003م)، وبالتالي لم يكن له تأثيراً ملحوظاً على التضخم.

وشهدت الفترة (2004–2010م) ارتفاعاً ملحوظاً في معدل التضخم ليبلغ حوالي 10% في عام 2010م، وذلك نتيجةً لتنفيذ البرنامج التنموي (2007–2010م)، والذي يتضمن تنفيذ سياسة مالية توسعية تمثلت في الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام، واستقر خلال عامي 2009م و2010م عند معدل 2.4%، قبل أن يرجع للزيادة الكبيرة في عام 2011م ليبلغ 15.9% بسبب أحداث 17 فبراير 2011م. وخلال الفترة (2012–2022م) شهد معدل التضخم تذبذباً؛ فبعد استقراره عند معدل 2.4 و2.6% خلال عامي 2013م و2014م، يرتفع من جديد من 9.8% عام 2015م إلى حوالي 25% خلال عامي 2016م و2017م، وانخفض خلال السنوات الأخيرة من حوالي 13% عام 2018م إلى 2.2% عام 2019م وحوالي 2% عام 2020م.

الشكل رقم (3) تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2022م)

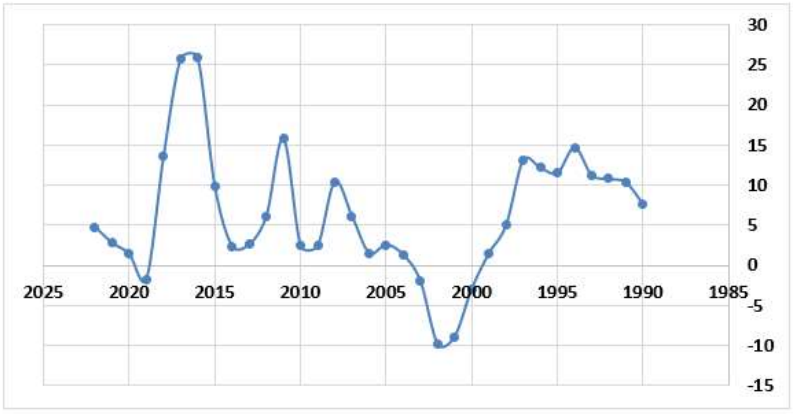

كما يتبيّن من خلال الشكل رقم (4) أن هناك اتجاه عام طردي بين معدل التضخم ومعدل نمو الإنفاق العام خلال فترة البحث، وذلك باستثناء بعض السنوات التي شهدت ظروفًا استثنائية كالحروب أو اقفال الحقول النفطية، والتي أشرنا إليها سابقًا، أو شهدت تطبيق الدولة لبعض السياسات الاقتصادية لكبح جماح التضخم في ظل ارتفاع معدل النمو في الإنفاق العام.

الشكل رقم (4) تطور كل من معدل التضخم ومعدل النمو في الإنفاق العام خلال الفترة (1990–2020م)

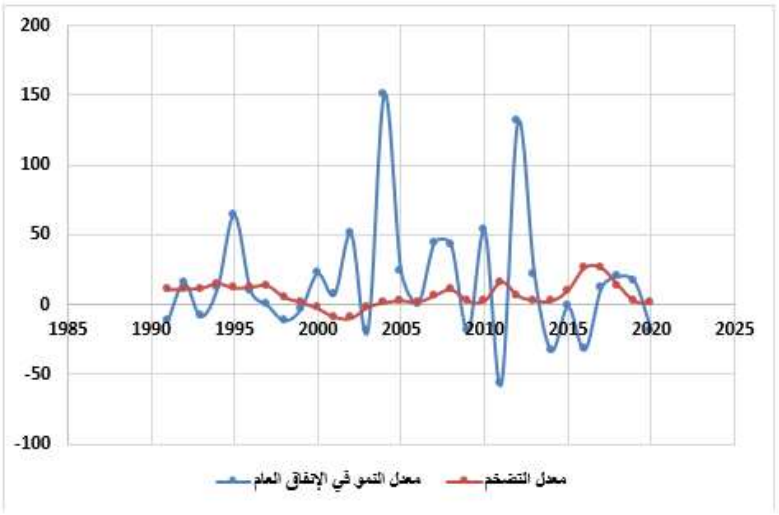

1.3 التحليل القياسي لآثر الإنفاق العام على التضخم في الاقتصاد الليبي.

1.1.3 وصف نموذج الدراسة.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، ومنها دراسة (كاظم، 2005) و(رجب، 2011)، وما تمت دراسته في الأدب الاقتصادي، يمكن صياغة ووصف وضع نموذج لمتغيرات البحث؛ كما يلي:

$$INF = f(G)$$

$$INF = B_0 + B_1 G$$

INF: معدل التضخم.

G: الإنفاق العام.

2.1.3 اختبار وتقدير نموذج الدراسة.

سيتم تقدير نموذج الدراسة من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- اختبارات جذر الوحدة.

بما أن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، فإن تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ستقود إلى نتائج مظللة ومتحيزة، لذلك يعد استخدام اختبارات جذر الوحدة بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد درجة تكامل كل متغير على حده، شرطًا أساسيًّا للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية ويمكن التعويل عليها، وعلى الرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس وبيرون (P.P) هما الأوسع والأكثر استخداما، وسيتم الاستعانة بهما في هذه الدراسة، وبإجراء هذين الاختبارين تم الحصول على النتائج الموضح بالجدول رقم (1) والتي بينت أن كافة متغيرات نموذج الدراسة غير مستقر عند قيمها الأصلية، لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، في كلا الاختبارين. مما يعني أن متغيرات النموذج قيد الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى (I_1).

الجدول رقم (1) يوضح ملخصاً لنتائج

اختبارات جذور الوحدة (ADF & PP) الخاصة بمتغيرات نموذج الدراسة

Variables	ADF Test		P.P Test		The decision
	At LEVEL				
	Intercept	& Intercept Trend	Intercept	& Intercept Trend	
Inf	-3.184328$^{00.0313}$	-3.172859$^{0.1095}$	-2.198044$^{0.2110}$	-2.141789$^{0.5030}$	NO
G	-1.077799$^{0.1707}$	-3.236201$^{0.0967}$	-1.42209$^{0.5582}$	-3.310979$^{0.0838}$	NO
Variables	ADF Test		P.P Test		The decision
	At 1stDifference				
	Intercept	& Intercept Trend	Intercept	& Intercept Trend	
Inf	-5.016826$^{.0004}$	-4.933700$^{.0025}$	-6.401665$^{.00000}$	-6.082355$^{.0001}$	I(1)
G	-8.366845$^{0.0000}$	-8.208349$^{0.0000}$	-9.286335$^{0.0000}$	-9.124787$^{0.0000}$	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

بما أن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، فإن تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ستقود إلى نتائج مظللة ومتحيزة، لذلك يعد استخدام اختبارات جذر الوحدة بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد درجة تكامل كل متغير على حده، شرطًا أساسيًا للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية ويمكن التعويل عليها، وعلى الرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس وبيرون (P.P) هما الأوسع والأكثر استخداما، وسيتم الاستعانة بهما في هذه الدراسة، وبإجراء هذين الاختبارين تم الحصول على النتائج الموضح بالجدول رقم (1) والتي بينت أن كافة متغيرات نموذج الدراسة غير مستقر عند قيمها الأصلية، لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، في كلا الاختبارين. مما يعني أن متغيرات النموذج قيد الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى (I_1).

- اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق.

بما أن نموذج (ARDL) حساس جدا للفجوات الزمنية، مما يستلزم تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج الدراسة، ولتحديد العدد الأمثل وضمان عدم وجود ارتباط متسلسل بين المتغيرات موضوع الدراسة تم الاعتماد على إحصائية معيار (AIC) وتم تقدير النموذج قيد الدراسة وفقا لاختبار Unrestricted Error Correction Model (UECM) ، حيث أظهرت نتائج اختبارات تحديد فترة الإبطاء إن فترة الإبطاء المثلي وفقا لمعيار(AIC)، أن فترات الإبطاء المثلى التي يجب أن يتضمنها

نموذج الدراسة كما هو ظاهر في الشكل رقم (5) هي ثلاث فترات إبطاء للمتغير التابع وفترتي إبطاء للمتغير المفسر، والتي تمثل أقل قيمة حسب معيار(AIC).

الشكل رقم (5) يبين نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL) وفقًا لمعيار (AIC)

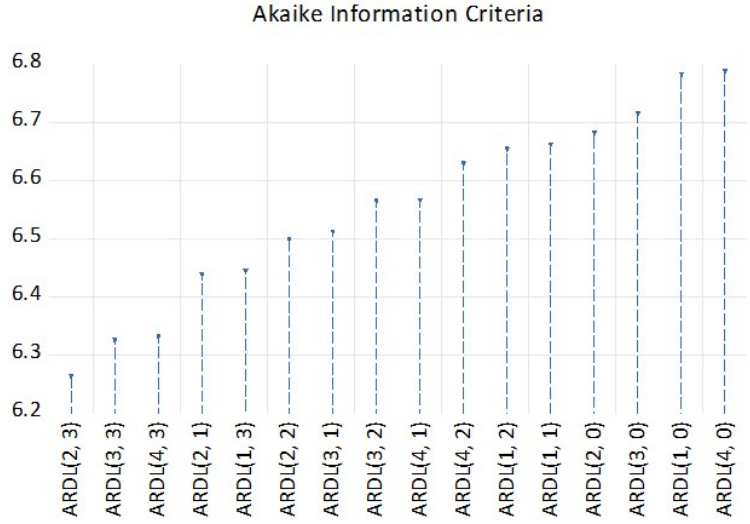

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

- اختبار التكامل المشترك.

تأسيساً على نتائج اختباري جذر الوحدة والتي أظهرت نتائجهما أن متغيرات نموذج الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، أي I(1). مما يعني أن السلسلتين تتحركان معًا عبر الزمن، ويمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك ينتج عنه علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة.

وعلى الرغم من وجود مجموعة من الاختبارات التي يمكن إجراءها للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه مثل اختبار (Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990). غير أن نتائج هذه الاختبارات قد تكون غير دقيقة في حالة صغر حجم العينة، كما أنه من شروط إجراء تلك الاختبارات أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة أو سكونها غير واضحاً (السواعي، 2017، 143).

لذلك تم في هذه الدراسة اللجوء إلى استخدام أسلوب الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال منهجية اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag Bounds Testing Approach. للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة من عدمها.

وللتحقق من مدى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغير معدل التضخم، ومتغير الإنفاق العام، تم إجراء اختبار الحدود ''Bounds Test''، وبإجراء هذا الاختبار الظاهر ملخص نتائجه بالجدول رقم (3) تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية ''F'' أكبر من قيمتها الجدولية لجميع المتغيرات، حيث كانت القيمة المحسوبة لإحصائية تساوي ''F'' 6.038984 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحدود الدنيا والحدود العليا المناظرة لها عند نفس المستوى للقيمة الجدولية لإحصائية ''F'' والتي كانت تساوي 3.62، و4.16 على التوالي عند مستوى معنوي 0.05. مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (3) يوضح ملخصاً لنتائج اختبار الحدود "Bounds Test"

Test Statistic	Value	K
F-Statistics	6.038984	1
Critical Value Bounds		
Significance	I (0)	I (1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

– تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

وبإجراء اختبار "ARDL" لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (4) ارتباط متغير الإنفاق العام (G) في الأجل الطويل بعلاقة طردية وقوية الـــتأثير مع معدل التضخم وتتفق مع النظرية الاقتصادية، مما يعني إن أي زيادة في حجم الإنفاق العام سيرافقها ارتفاع في معدلات التضخم، غير أن أثر هذه العلاقة غير مقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 5%.

الجدول رقم (4) يوضح ملخصاً لنتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل
(ARDL Long Run Form and Bounds Test)

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.000146	0.000100	1.460755	0.1589
C	4.836300	2.913714	1.659841	0.1118
EC = INF - (0.0001*G + 4.8363)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

– تقدير العلاقة في الأجل القصير.

بناء على ما تقدم عرضه من نتائج اختبارات جذر الوحدة واختبار الحدود التي أكدت على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغير المفسر، وبالاستناد إلى فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج الدراسة وفقا لمعيار AIC تم تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5) يوضح ملخصاً لنتائج تقدير الأجل القصير ومعلمات تصحيح الخطأ

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.395742	0.155510	2.544795	0.0189
D(G)	-0.000290	8.72E-05	-3.326540	0.0032
D(G(-1))	-0.000237	0.000111	-2.141311	0.0441
D(G(-2))	-0.000272	9.37E-05	-2.907338	0.0084
CointEq(-1)*	-0.533782	0.119831	-4.454478	0.0002

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

حيث تشير نتائج تقدير الأجل القصير إلى أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وقيمة معنوية من الناحية الإحصائية عند مستوى 1%، مما يؤكد على وجود العلاقة التوازنية في الأجل بين متغيرات الدراسة، وإن النموذج قادر على تصحيح الخطأ الناجم عبر الزمن، حيث بلغ معدل تصحيح الخطأ **CointEq(−1)** لهذا النموذج نحو 0.533782 بمعنى أن المتغير التابع يستغرق نحو 1.8734 أي عام ونحو تسعة أشهر للعودة باتجاه قيمته التوازنية بعد حدوث أي صدمة نتيجة تغير في سلوك المتغير التفسيري.

كما تفيد نتائج التقدير في الأجل القصير بوجود أثر عكسي معنوي ولكنه محدود جداً على معدل التضخم في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة هذا الأثر 0.000290 وهذا يعني إن زيادة حجم الإنفاق العام بنسبة 1% ستؤدي إلى تراجع معدل التضخم في الأجل القصير بنسبة 0.03%، غير أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر طردي في الأجل الطويل.

3.1.3 تشخيص النموذج وفقًا للمعايير القياسية.

لا يمكن التعويل على النموذج المقدر، إلا بعد التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي وأنه لا يعاني من أي مشاكل قياسية، وأهم هذه المعايير القياسية هي التحقق من صحة الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ أي أن مشاهدات حد الخطأ العشوائي

مستقلة عن بعضها البعض ومتماثلة التوزيع وأنها تتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى مدى الاستقرارية الهيكلية لمقدرات النموذج، وذلك بإجراء الاختبارات التالية:

– اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي ''Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:''، بينت نتائج الاختبار خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، حيث كانت قيمة ((R^2= 2.961291)) وبمستوى دلالة محسوب P-Value= 0.2275

الجدول رقم (5) يوضح ملخصاً لنتائج اختبار ''Serial Correlation LM Test''

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :			
Null hypothesis : No serial correlation at up to 2 lags			
0.3458	Prob. F (2,9)	1.123551	F-statistic
0.2275	Prob. Chi-Square (2)	2.961291	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

– اختبار تباين حد الخطأ ما بين البواقي ''Heteroskedasticity Test''، بينت نتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي، حيث جاءت قيمة ((R^2 =2.233244)) = وبمستوى دلالة محسوب P-Value =0.1351.

الجدول رقم (6) يوضح ملخصاً لنتائج اختبار ''Heteroskedasticity Test''

Heteroskedasticity Test: ARCH			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.1458	**Prob. F (1,25)**	**2.254275**	**F-statistic**
0.1351	**Prob. Chi-Square (1)**	**2.233244**	**Obs*R-squared**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

– اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ لعشوائي، بينت نتائج الاختبار أن حدود الاخطاء العشوائية في النموذج المقدر موزعة توزيعا طبيعيا ''Jarque- Bera''، حيث بلغت قيمة الاختبار ((J 0.992589=)) وبمستوى دلالة محسوب ((P-Value =0.608782)).

الشكل رقم (6) يوضح ملخصا لنتائج اختبار ''Jarque- Bera''

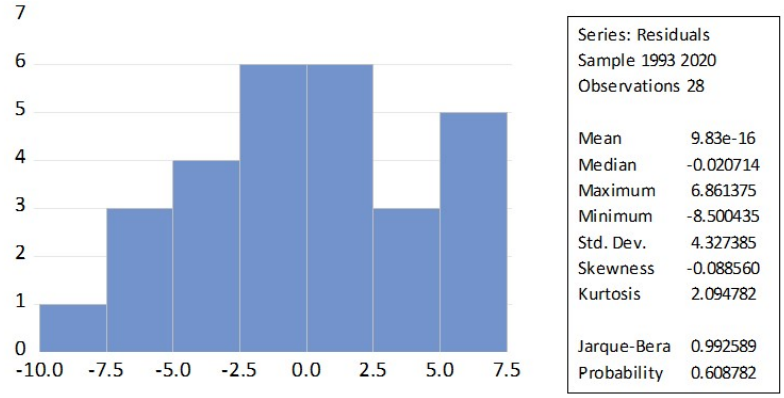

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

– اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ''Ramsey RESET Test''، يتضح من الشكل أن معالم النموذج المقدر تتصف بالثبات طوال الفترة محل الدراسة، حيث بينت نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة ''CUSUM''واختبار مجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة '' CUSUM SQ'' الموضحين بالشكلين رقم (7) و(8) على الترتيب، أن الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان ما بين الخطين الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية 0.05، أي أنه ضمن حدود الثقة، مما يؤكد على أن الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر يقع ضمن مجال الثقة طوال فترة الدراسة.

الشكل رقم (7) يوضح نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة ''CUSUM''

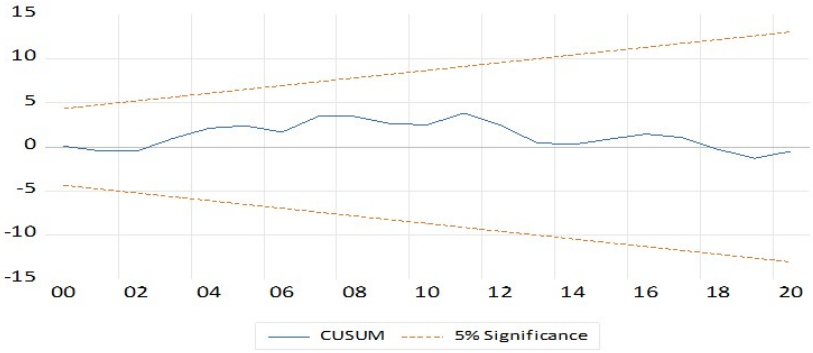

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

الشكل رقم (8) يوضح نتائج واختبار مجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة '' CUSUM ''SQ

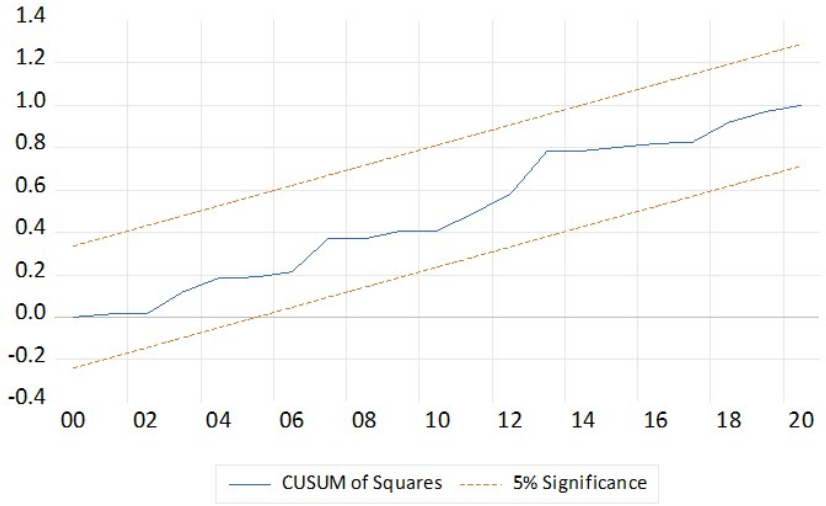

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews12.

النتائج:

1- شهد الاقتصاد الليبي ارتفاعاً مفرطاً في الإنفاق العام، وخاصة خلال السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة، والمشكلة الأكبر تكمن هنا في الزيادة الكبيرة في نسبة الإنفاق الجاري، وبالمقابل انخفاض نسبة الإنفاق التنموي، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري من 28% من الإجمالي في عام 2010م إلى حوالي 55% عام 2015م ثم إلى نسبة 70% من إجمالي الإنفاق عام 2020م.

2- شهد معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً خلال معظم سنوات البحث، مع تذبذبه وانخفاضه في بعض السنوات الاستثنائية. وكان هذا الارتفاع موازيًا لارتفاع الإنفاق العام في معظم سنوات البحث.

3- من خلال اختبار "ARDL" لتصحيح الخطأ في الأجل الطويل أظهرت النتائج ارتباط متغير الإنفاق العام (G) في الأجل الطويل بعلاقة طردية وقوية الـــتأثير مع معدل التضخم وتتفق مع النظرية الاقتصادية، مما يعني أن أي زيادة في حجم الإنفاق العام سيرافقها ارتفاع في معدلات التضخم، غير أن أثر هذه العلاقة غير مهم من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 5%.

4- تشير نتائج تقدير الأجل القصير إلى أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وقيمة معنوية من الناحية الإحصائية عند مستوى 1%، مما يؤكد على وجود العلاقة التوازنية في الأجل القصير بين

متغيرات الدراسة، وإن النموذج قادر على تصحيح الخطأ الناجم عبر الزمن، حيث بلغ معدل تصحيح الخطأ CointEq(−1) لهذا النموذج نحو 0.533782 بمعنى أن المتغير التابع يستغرق نحو 1.8734 أي عام ونحو تسعة أشهر للعودة باتجاه قيمته التوازنية بعد حدوث أي صدمة نتيجة تغير في سلوك المتغير التفسيري.

5- كما تفيد نتائج التقدير في الأجل القصير بوجود أثر عكسي معنوي ولكنه محدود جدا على معدل التضخم في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة هذا الأثر 0.000290 وهذا يعني أن زيادة حجم الإنفاق العام بنسبة 1% ستؤدي إلى تراجع معدل التضخم في الأجل القصير بنسبة 0.03%، غير أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر طردي وقوي في الأجل الطويل.

التوصيات:

من خلال نتائج البحث، يمكن وضع التوصيات التالية:

1- العمل على زيادة فاعلية السياسة المالية، ليكون لها دور أكبر في معالجة المشاكل الاقتصادية؛ والتي منها مشكلة التضخم، والتي يمكن الحد منها من خلال ضبط وترشيد الإنفاق العام.

2- ترشيد وضبط الإنفاق العام بشكل يوضح الأوجه الحقيقية للإنفاق العام ويضبط النفقات التشغيلية للمؤسسات والقطاعات الحكومية، والتركيز على محاربة الفساد المتفشي في قطاعات الدولة المختلفة. فكما نعلم هناك مليارات الدنانير صرفت تحت بند ومسمى النفقات التنموية، إلا أنها في حقيقتها نفقات جارية استهلاكية.

3- توجيه الإنفاق العام لتمويل المشاريع الاستثمارية والقطاعات المنتجة الحقيقية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ينعكس في تحقيق المواءمة بين الإنفاق العام من جهة والاقتصاد الحقيقي المتمثل في إنتاج السلع والخدمات من جهة أخرى.

4- العمل على تبني استراتيجية ورسم خطط ووضع سياسات واضحة المعالم تهدف إلى تنويع هيكل الاقتصاد المحلي، وخلق مصادر إنتاجية جديدة للإيرادات.

5- زيادة الأهمية النسبية للإنفاق التنموي الحقيقي في الميزانية العامة، وبالمقابل تخفيض أو ترشيد الإنفاق الجاري، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تطبيق حزمة من السياسات؛ والتي من أهمها؛ ضبط التوظيف في القطاع العام، وتشجيع التوسع في القطاع الخاص الإنتاجي، تفعيل دور الأجهزة الرقابية والمحاسبية في متابعة وترشيد الإنفاق العام.

المصادر والمراجع

- بدر، حسن الدامي (2018). *اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الاقتصاد الليبي*. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، ع3، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- برحومة، سارة ؛ بلعباس، رابح (2017). *أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL*، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع46،
- عايب، وليد عبد الحميد (2010)، *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية*. ط1(دار حسن العصرية: بيروت، 2010).
- عليلش، مفتاح؛ ساسي، سامي (2022)، *محددات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020)*، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ع20- نوفمبر 2022.
- كاظم، عامر عمران (2005)، *تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للفترة (1980-1996)*. مجلة جامعة كربلاء، مج 3 (ع11).
- رجب، محمد كمال (2011). *أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين*، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2011.
- هيبة، إلهام إبراهيم (2019). *تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (1994-2016)*. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مج56 (ع2)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- محفوظ، ولد ميني؛ مصطف، ولد حام (2023). *أثر الإنفاق العمومي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة (1987-2020)*، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مج (13)، ع (1)، يناير 2023م.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.
- ميرزا، علي خضير (2012). *ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة*، ط1 (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت:2012).

الملحق رقم (1) تطور مؤشرات الإنفاق العام الجاري والرأسمالي ومعدل نموها للفترة (1990-2020م)

السنوات	الإنفاق الجاري		الإنفاق الاستثماري		نفقات أخرى	إجمالي الإنفاق العام		نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق%	معدل التضخم %
	القيمة	معدل النمو (%)	القيمة	معدل النمو (%)		القيمة	معدل النمو (%)		
1990	1350.00	-	702.00	-	700.00	2709.0	-	50	7.63
1991	1470.00	8.8	723.30	3.0	625.00	2379.0	-12.2	62	10.33
1992	1390.70	-5.3	396.30	-45.2	452.20	2748.0	15.51	51	10.80
1993	1600.00	15.0	405.20	2.2	403.00	2511.0	-8.6	64	11.24
1994	1180.50	-26.2	507.30	25.2	528.40	2805.0	11.7	50	14.72
1995	2728.00	131.0	318.90	-37.1	1582.50	4611.2	64.3	59	11.55
1996	2434.00	-10.7	660.90	107.24	617.00	5045.3	9.4	48	12.18
1997	3037.00	24.7	847.10	28.1	737.00	5021.4	-0.5	60	13.18
1998	3163.80	4.1	485.20	-42.7	817.00	4441.0	-11.5	71	5.02
1999	2966.90	-6.2	794.10	63.6	796.00	4296.0	3-3.	69	1.50
2000	3153.20	6.2	1541.00	94.0	709.00	5250.2	22.2	60	2.9-
2001	3596.60	14.0	1813.00	17.6	496.00	5631.6	7.2	63	8.9-
2002	4210.30	17.0	3701.70	104.1	575.00	8487.0	50.7	50	-9.83
2003	3577.70	-15.0	2910.00	-21.3	758.50	6866.2	-19.0	52	-2.00
2004	6720.00	87.8	6718.00	130.8	3792.00	17230.0	150.9	39	1.30
2005	8282.00	23.2	10273.00	52.9	2788.00	21343.0	23.8	26	2.57
2006	9054.00	9.3	11039.00	7.4	1285.00	21378.0	0.16	42	1.54
2007	8988.10	-0.7	19170.40	73.6	4086.10	30883.0	44.4	29	6.16
2008	11874.80	32.1	29668.30	54.76	4137.40	44115.5	42.8	27	10.45
2009	10252.90	-13.6	18983.60	-36.0	6440.40	35677.2	-19.1	29	2.43
2010	15121.30	47.4	23729.40	25.0	15648.10	54498.8	52.7	28	2.45
2011	17580.10	16.2	6500.00	-72.6	5786.40	23366.5	-57.1	75	15.87
2012	36733.00	108.9	5500.00	-15.3	11708.00	53941.6	130.8	68	6.12
2013	39525.00	7.6	13276.50	141.3	9408.50	65283.5	21.0	61	2.6
2014	26892.00	-31.9	4482.40	-66.2	12439.80	43814.2	-32.8	61	2.4
2015	23933.01	11.0-	3861.09	13.8-	8219.90	43178.9	-1.4	55	9.8
2016	213158	10.9-	1398.03	63.8-	6073.80	29171.3	-32.4	73	25.9
2017	248343	16.6	1887.07	34.9	5970.00	32692.0	12.0	75	25.8
2018	29269.00	17.8	3390.04	79.6	6626.80	39286.4	20.1	75	13.6
2019	33940.50	15.9	4637.50	36.7	7235.00	45813.0	16.6	74	2.2
2020	25382.09	25.2-	1801.00	61.0-	5600.00	37310.0	-18.5	70	1.4
2021	41064.20	61.7	17390.02	865.0	20830.3	85775.9	129	50	-

-المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

- يدخل ضمن الانفاق العام ميزانية طوارئ لعامي 2020م و2021م بقيمة 45270 و64909 على التوالي.

الملحق رقم (2) متغيّرات نموذج البحث

years	G	Inf
1990	2709.0	7.63
1991	2379.0	10.33
1992	2748.0	10.80
1993	2511.0	11.24
1994	2805.0	14.72
1995	4611.2	11.55
1996	5045.3	12.18
1997	5021.4	13.18
1998	4441.0	5.02
1999	4296.0	1.50
2000	5250.2	2.9-
2001	5631.6	8.9-
2002	8487.0	-9.83
2003	6866.2	-2.00
2004	17230.0	1.30
2005	21343.0	2.57
2006	21378.0	1.54
2007	30883.0	6.16
2008	44115.5	10.45
2009	35677.2	2.43
2010	54498.8	2.45
2011	23366.5	15.87
2012	53941.6	6.12
2013	65283.5	2.6
2014	43814.2	2.4
2015	43178.9	9.8
2016	29171.3	25.9
2017	32692.0	25.8
2018	39286.4	13.6
2019	45813.0	2.2-
2020	37310.0	1.4